وعلى الرغم من الاخطار بعيدة المدى التي تتهدد مصادر تمويل التجارة الخارجية لقطاع غزة ، فقد تحقق الهدف المباشر للسياسة الاقتصادية ، التي اتبعتها الادارة المصرية ، وأمكن لها ، استعادة نسبة عالية من الارصدة المالية الموجودة في الخارج ، ولتمويل واردات القطاع من السلع ، والتي كان يتزايد الطلب عليها ، مع تزايد المقدرة الشرائية للمواطنين الغزيين .

واردات قطاع غزة ، لم تكن قاصرة على السلع التموينية ، او الكمالية ، التي يحتاجها المستهلك الغزي ، بل شملت واردات بغرض اعادة التصدير للسوق المصري . في حين تزايدت واردات القطاع من السلع التموينية عام ١٩٦٦ بضعف يعادل ١ر٨٤ قياسا لعام ١٩٥٩ وبـ ٣ر٨١ مرة بالقياس للعام ١٩٥٤ ، وكذلك الوقود الذي تزايد عام ١٩٦٦ بنسبة الضعف عما كان عليه عام ١٩٥٩ ، وبنسبة ٣ر٨٣ مرة بالقياس للعام ١٩٥٤ ، فان واردات القطاع من الادوات المنزلية كالخزف الصيني والفضيات ، قد تضاعفت بـ ٣ر٦٣ مرة بالقياس لعام ١٩٥٤ وبـ ٤٢ مرة بالقياس للعام ١٩٥٩ . وأما الخردوات والكماليات فقد تضاعفت بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ بـ ١٥٣ مرة وبين ١٩٥٩ و ١٩٦٦ بـ ١٩ر٩٢ مرة . وفيما يلي جدول ببعض السلع المختارة ، والتي توضح الطابع التصديري لبعض واردات القطاع .